الفصل الخامس

تطبيقات المشروعات الصغيرة في الصومال

٥،١ مقدمة

تُعَدُّ المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية مثل الصومال، حيث باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٩٨٪ من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم.[٢٦٨] لذلك ينبغي أن تقديم الخدمات المالية من أجلها للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات إذ أن ذلك من شأنه زيادة دخل الأسر المعيشية، وتخفيض معدلات البطالة على نحو يؤدّي دورًا مهمًا في تخفيض حدة الفقر.[٢٦٩] لذا ينقسم هذا الفصل ثلاثة مباحث. المبحث الأول: التعريف منطقة الدراسة الصومال. المبحث الثاني: واقع المشروعات الصغيرة في الصومال. المبحث الثالث: المشروعات الصغيرة في الصومال ومعوقاتها.

٥،٢ التعريف بمنطقة الدراسة الصومال.

وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب. المطلب الأول: نبذة عن الصومال. والمطلب الثاني: الموارد الاقتصادية في الصومال. والمطلب الثالث: دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة في الصومال.

---

[٢٦٨] الفليتي، عودة جميل. ٢٠١١م. *المشروعات الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية*. مجلة الجامعة الإسلامية بغزة. المجلد التاسع عشر، ص١٠٨٣.

[٢٦٩] الجمعة، نورا.٢٠٠٩م. *تمويل المشروعات الصغير*. رسالة ماجستير، جامعة دمشق. ص٣٥.

٥،٢،١ نبذة عن الصومال.

تقع الصومال في أقصى شرق القارة الإفريقية والتي تشبه في تكوينها قرن حيوان الكركين واسع الانتشار في القارة الإفريقية ولذا أطلق عليها اسم القرن الإفريقي وتقع في منطقة القرن الإفريقي، كانت تعرف فيما قبل باسم جمهورية الصومال الديموقراطية، ويحدها من الشمال الغربي جيبوتي، وكينيا من الجنوب الغربي، وخليج عدن واليمن من الشمال والمحيط الهندي من الشرق وإثيوبيا من الغرب، وتمتد الصومال فيما بين دائرة عرض ١٠ شمالًا وخط طول ١٩ شرقًا.

وتمتد المياه الإقليمية الصومالية إلى ٢٠٠ ميل بحري في داخل مياه المحيط البلدي، حيث يتمتع الصومالي بساحل طويل يطل على المحيط والقرن الإفريقي أو في المنطقة التي يمكن أن يطلق عليها الخطوط التجارية البحرية التي ظلت وستظل مطمعًا ومجالًا للصراع بين القوى الدولية على مر العصور.

وقديمًا كانت الصومال أحد أهم مراكز التجارة العالمية بين دول العالم القديم. حيث كان البحارة والتجار الصوماليون هم الموردون الأساسيون لكل من اللبان، ونبات المرّ، والتوابل والتي كانت تُعَدُّ من أقدم المنتجات بالنسبة للمصريين القدماء والفينقيين والمايسونيين والبابليين، الذين ارتبطت بهم جميعًا القوافل التجارية الصومالية وأقام الصوماليون معهم العلاقات التجارية.

اللغة الصومالية هي اللغة الرسمية للبلاد وهي إحدى اللغات الكوشية التي هي بالتبعية فرع من فروع اللغات الإفريقية الآسيوية، وتعد أقرب اللغات الصومالية هي لغات عفار التي يتحدث بها أهل إثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي.[٢٧٠]

[٢٧٠] سهام عز الدين جبريل. ٢٠١٢م. *ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال وخليج عدن*. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة. ص٩٤.

٥،٢،٢ الموارد الاقتصادية في الصومال.

كانت الصومال تحظى بموقع تجاري فريد جعلها مقصدًا للتجارة والباحثين عن لقمة العيش، تتميز بمواردها الطبيعية وطبيعة ساحرة جعلت منها مركزًا للإشعاع الحضاري والعلمي.

تغير كل ذلك بسبب الاستعمار وانهيار الدولة وحصول الحروب الأهلية على مدار السنوات الماضية، حتى صنفت الصومال وفقًا لتقرير الأمم المتحدة الدولة الخامسة في قائمة الدول الأشد فقرًا على مستوى العالم، هل يمكن للصومال أن تعود إلى مكانتها الاقتصادية بل وتسهم أيضًا في تعزيز المكانة الاقتصادية للدول الأخرى؟

للصومال ثلاثة قطاعات حيوية كل قطاع منها كفيل بتحقيق نهضة الاقتصادية بناء على المميزات الحقيقية التي حباها الله بها. ولذلك يقسّم الاقتصاد الصومال إلى ثلاثة قطاعات.

القطاع الأول: قطاع الصيد البحري في الصومال: أثبتت الدراسات أن الصومال تمتلك ثروة بحرية لاتقل شأنا عن ثروة النفط والغاز في الدول المصدّرة للبترول، إذ تمتلك الصومال أطول ساحل في القارة الإفريقية يبلغ طوله ٣٣٣٠ كلم، وتعدّ السواحل الصومالية واحدة من أغنى مواقع الصيد في القارة الإفريقية نظرًا لما تزخر به من أنواع مختلفة من الأسماك والثروة البحرية الأخرى.

إن الصومال بفضل ساحلها الطويل كانت تولي اهتمامًا كبيرًا لاستغلال الثروة البحرية، وتطوير مرافق التخزين الباردة وإنشاء أسطول صناعي بهذا الخصوص، كما قامت بمنع بيع لحوم المواشي في الأسواق ثلاثة أيام من كل أسبوع لتحل لحوم الأسماك محلها، واستخدمت وسائل الإعلام لتشجيع المجتمع على استهلاك الأسماك.[٢٧١]

[٢٧١] http://www.somalitimes.net/2016/03/24/

وكانت نقابة الصيادين الصوماليين تساهم في تطوير قطاع الصيد البحري في الصومال، كما كان للحكومة الصومالية آنذاك مدراس خاصة للعلوم البحرية، إضافة إلى سفن الصيد المختلفة التي كانت تمتلكها الحكومة لرفع مستوى الإنتاج من الأسماك.

ويرى المحللون أن نسبة العاملين في قطاع الصيد البحري في الصومال كانت ضئيلة جدًا على الرغم من وجود أطول ساحل في الصومال، كما أن نسبة الصوماليين المستهلكين للأسماك كانت قليلة أيضًا إذا ما قورنت مع المجتمعات الأخرى التي تعيش في المناطق الساحلية، إلا أن هذه النسبة كانت آخذة في التزايد بعد حملات التوعية التي قامت بها الحكومة العسكرية السابقة.

وبعد انهيار الحكومة في الصومال عام ١٩٩١م انهارت معها المؤسسات الحكومية والنقابات المهنية ومنها نقابة الصيادين الصوماليين، وتعطلت معظم السفن لصيد الأسماك في الصومال وأصبحت غير صالحة للاستعمال ما أدّي إلى تراجع إنتاج قطاع الصيد البحري بسبب الوضع السياسي والأمني المضطرب نتيجة غياب السلطة المركزية في الصومال.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن قطاع الصيد البحري في الصومال لديه فرص كثيرة يمكن من خلالها تنمية القطاع واجتذاب المستثمرين الأجانب وتوفير الإمكانيات المطلوبة لاستغلال الثروة البحرية بصورة أفضل بكثير مما هو عليه الحال حاليًا، ولكنه يواجه في الوقت ذاته تحديات جُمَّة تجعل من العسير أن يؤدّي هذا القطاع دوره في تشكيل مصدر أمن غذائي للمجتمع الصومالي وتنشيط اقتصاده الوطني[٢٧٢].

القطاع الثاني: الزراعة في الصومال: الشعب الصومالي شعب رعوي، يحترف الرعي ويفتخر بمهنته تلك، بينما يحتقر ويزدري الحرف الأخري لاسيما اليدوية منها، ومن بين تلك الحرف التي كان البدو الرّحل هم أصحاب الإبل والأغنام، ومن ناحية أخري كان بعضهم يوصف بالزُّارع أو الفلاح وهذا يرادف الفقير

[٢٧٢] http://www.somalitimes.net/2016/03/24/

والضعيف وبؤس الحال، وأن الفلاح مَهْمَا تجمّع عنه من الثروة لم يكن عند أصحاب الأنعام إلّا فلاحًا، إلا أن هذا الوضع تغير الآن، وأصبح السكان يتجهون تدريجيًا نحو الزراعة واستصلاح الأراضي، أصبحت الزراعة من أهم أعمال السكان وتأتي في المرتبة الثانية بعد الرعي، حيث ما لايقل عن ٤٠٪ من سكان البلاد البالغ عددهم ١٥ مليون نسمة في ذلك الوقت يعملون في الزراعة، وبالرغم من نزوح بعض المزارعيين إلى المدن وهجران البعض الآخر إلى مخيمات النزوح في كينيا واليمن وإثيوبيا، بسبب سوء الأوضاع الأمنية والمعيشية، ومع هذا وذاك كله ما تزال الزراعة (القطاع الزراعي) تحتل المرتبة الثانية، وينتج هذا القطاع من الغلال والحبوب والثمار والخضراوت والفواكه ما يكفي حاجات الأسواق المحلية، ويصدر الفائض في بعض الأحيان إلى الأسواق العالمية[٢٧٣].

القطاع الثالث: الثروة الحيوانية.

أولًا: المواشي الحية: يربي الصوماليون مواشيهم بالطرق البدائية، لذا، لا يتمّ استغلال هذا المورد بالصورة المطلوبة، فمثلًا ترتفع قيمة رأس الغنم في فصل الأمطار، في حين يهبط وقت الجفاف بسبب اعتمادهم على المطر، ويحتاج الاستثمار في هذا المجال إلى إدخال التكنولوجيا والأساليب المتطورة لتربية المواشي لزيادة إنتاجيتها، وكذلك الاستثمار في تصديرها الذي بدأ بالتحسن في الأعوام الأخيرة بسبب استثمار شركات من دول الخليج في إنشاء محاجر صحية في البلاد والتسويق للمواشي الصومالية، إلا أن هذه الجهود لا ترتقي إلى المستوى المطلوب.

ثانيًا: الألبان واللحوم: معظم ألبان المواشي في الصومال ولحومها يتم استهلاكها في السوق المحلي، بل لا تكفي لسدّ المطلبات المتزايدة على اللحوم واللألبان، بسبب غياب التكنولوجيا والأساليب المتطورة لحفظ الألبان واللحوم وتصنيعها، وأيضًا مصانع لتصنيع اللحوم وتعليبها، وإن كان هناك شركات تصدر

---

[٢٧٣] http://mogadishucenter.com/2015/12

اللحوم بدون تصنيعها وتعليبها إلى دول الخارج. وعلى الرغم من إنشاء شركات خاصةً لإنتاج وبيع الألبان إلّا أنها تعاني من نقص في الكوادر المؤهلة، وعدم التمكن من إنتاج أعلاف للإبل، وبالتالي هناك فرصًا استثمارية كبيرة في مجال ألبان المواشي.

ثالثًا: الجلود: لا يستغل الناتج المحلي في الجلود استغلالاً الصومال كما ينبغي، وليس هناك مصانع ولذا فإن الجلود يتمّ تصدير الجلود الخامة إلى الخارج بصورة غير منظمة بثمن بخس. وبحسب العاملين في هذا المجال، هناك فرص كبيرة للاستثمار في صناعة منتوجات الجلود في البلاد والتي تلتزم بالمواصفات القياسية لإنتاج الجلود.[٢٧٤]

٥،٢،٣ دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة في الصومال.

٥،٢،٣،١ التعريف بنك بريمير مع مقابلة الرئيس التنفيذي.

بنك بريمير للمحدود هو بنك تجاري متكامل مرخص قانونًا بواسطة البنك المركزي الصومالي لتقديم الخدمات المالية والمصرفية التجارية فى الصومال. وقد تم افتتاحه في العاصمة الصومالية مقديشو، ويستفيد من خدماته عدد كبير من العملاء بما فيهم العملاء الأجانب المغتربون في الصومال، وكثير من الشركات والمنظمات الدولية العاملة في الصومال في مختلف المناطق والمدن الصومالية على امتدادها، وقد سعى البنك منذ أول يوم له لمحاكاة النظم النقدية والمصرفية المستخدمة في دول العالم المتقدم وأن يحذو حذوهم، بل إنه انتهج واتبع أحدث الطرق والوسائل المستخدمة لإرسال الأموال واستقبالها بطريقة آمنة وسريعة، مما يسهم في تطوير المجتمع وتحديثه.

[٢٧٤] http://mogadishucenter.com/2015/12

ويقدم بنك بريمير للمحدود عديدًا من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الادخار والحسابات الجارية، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الشخصي، وخدمات الخزانة، ومنتجات التمويل التجاري، بالإضافة إلى بطاقات الصراف الآلي للخصم المباشر، وماستركارد مسبقة الدفع، وتسهيل الدفع عبر سويفت. ومؤخرًا حصل البنك على عضوية فيزا والتي ستمكن حاملي البطاقات الائتمانية من عمليات السحب من الصرافات الآلية للبنك.

كما قام البنك بوضع وتطوير سياسات وإرشادات متكاملة وقوية لمكافحة غسيل الأموال والمخاطر المصرفية، وفقًا لمتطلبات البنك المركزي الصومالي: قانون المؤسسات المالية رقم ١٣٠ لعام ٢٠١٢م، بهدف الالتزام بالمعايير المحلية والعالمية الخاصة بتحديد العملاء ومعاملاتهم. ويتركز الوجود الجغرافي للبنك بشكل أساس في الصومال، مع خطط توسعية لتغطية المدن الكبرى في الصومال قبل البدء في التوسع إقليميًّا.

الخدمات بنك البريمير.

١- المراسلات المصرفية: قام بنك بريمير ليميتد بتوقيع اتفاقيات مع بنوك رائدة في شرق إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط لتعزيز المراسلات المصرفية، مما يتيح الفرصة للبنك المركزي لتطوير أعماله التمويلية المؤسسية والدولية، من خلال إصدار خطابات الاعتماد والضمانات للعملاء الدوليين، وتوفير أفضل الممارسات في مجال تدريب موظفي البنك، وقياس أدائهم.[٢٧٥]

٢- شبكة الفروع: يمتلك البنك ثلاثة فروع حاليًّا؛ والمركز الرئيس فى مقديشو. كما قام البنك بتحديد المواقع الاستراتيجية داخل مقديشو والتي ستعمل بوصفها مراكز خدمة للبنك، حيث ستقدم الوظائف

[٢٧٥] أوراق تتحدث عن تاريخ بنك بيريمير للمحدود، وهي محفوظة لدى الباحث.

المصرفية المهمة مثل خدمات أي تي أم والودائع النقدية والسحوبات وخدمات تحويل الأموال، لتمكين البنك من الوصول إلى نطاق أوسع في السوق. كما يخطط البنك لفتح فروع إضافية في مقديشو فى غضون السنوات الثلاث المقبلة مع التوسع في مدن وبلدان رئيسة أخرى بما في ذلك كيسمايو، وبوصاصو، وهرجيسا، وغالكايو، وبربرا.

مجلس الإدارة: يُعَدُّ مجلس إدارة البنك البريمير بمثابة الجهة المسؤولة عن تنفيذ المبادئ والتوجيهات الاستراتيجية للبنك. ويتكون مجلس الإدارة من رجال أعمال متمرسين ذوي اهتمامات وخلفيات تجارية مختلفة، مع فهم سليم للبيئة الاقتصادية والتجارية في الصومال والمنطقة المحيطة. ويتميز أعضاء المجلس بالاستقامة والنزاهة الأخلاقية فى المعاملات.

المشاركة المجتمعية

يؤمن البنك البريمير بأننا يمكن أن نحدث فرقًا في المجتمعات التي نزاول فيها أعمالنا، لذلك يدرك البنك أهمية التنمية الاقتصادية والمجتمعية، بالإضافة إلى القضايا الحرجة التي تخص الشعب الصومالي؛ والمتمثلة فى الحفاظ على البيئة والأمن وتوفير فرص العمل المتساوية، من أجل النمو المستقبلي للصناعة في الصومال. كما يحدد البنك حاليًا المبادرات الرئيسة التي يمكن أن تحسن أحوال شعب الصومال[٢٧٦].

٥،٢،٣،٢ مقابلة مع الرئيس التنفيذي

وفي مقابلة مع الرئيس التنفيذي نور الدين عبدي عِلْمِي حول أنشطة البنك والأهداف التي قام من أجلها والنظام والطريقة التي يعمل بها ومن خلالها بنك بريمير، فقد أوضح السيد نور الدين عبدي أن البنك يحرص على الإسهام في بناء الصومال الجديدة ومن أجل ذلك فإنه يرحب برجال الأعمال الصوماليين وأن دعم واستخدام الشركات ذات المسؤولية المحدودة من قبل رجال الأعمال سيسهم في زيادة الأعمال على

[٢٧٦] أوراق تتحدث عن تاريخ بنك بيريمير للمحدود، وهي محفوظة لدى الباحث.

أرض الصومال، وأن عمليات التمويل المحدودة والصغيرة سيساعد في نمو الاستثمارات، كما أشار السيد نور الدين عبدي إلى أن الخدمات التي يقدمها البنك من أجل خدمة المجتمع إنما هي جزء من الأموال التي يمكن أن تُدفَع عن طريق البطاقات الإليكترونية بعد أن يتم تسجيلها في البنك سواء كانت تلك البنوك داخل البلاد أو خارجها.

وعند سؤاله عن الإمكانيات التي يقدمها البنك لعملائه وجمهوره، وكيفية الاستفادة من الخدمات المختلفة، أشار السيد نور الدين عبدي إلى أن العالم ينتقل تدريجيًا نحو جهاز الصراف الآلي، وأن خدمة الماستر كارد والتي تم توفير البطاقات الخاصة بها في بنك بريمير؛ تسمح لحاملها بالتسوق والسداد من حسابه بغض النظر عن أماكن تواجده، كما أنها تساعد السائحين والمغتربين على الاستفادة من مدخراتهم دون الحاجة إلى حمل مزيد من النقود.

وفي سؤال آخر حول الفرق بين بنك بريمير وغيره من البنوك المنتشرة في الدولة، أجاب أن جميع البنوك تشترك في الخدمات المالية النمطية إلا أن بنك بريمير يركز جهوده على المجتمع وتقديم الخدمات المتطورة له ويهتم بمعالجة المشكلات التي تواجه العملاء وتقديم الحلول المالية للأفراد والمؤسسات والشركات حتى إن العميل يمكنه أن يجري جميع معاملاته البنكية دون أن يزور البنك أو يضيع وقته في الانتظار داخل البنك وذلك باستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي والتحويلات السلكية وغيرها من الطرق الحديثة.

وأوضح الرئيس التنفيذي لبنك بريمير أن الغرض من إنشاء البنك هو تطوير المجتمع وإظهاره بصورة مختلفة بما يفي بالخدمات الدولية الحديثة، إلا أن بنك بريمير سرعان ما نجح في تحقيق التميز والسبق داخل الأراضي الصومالية، وجاء ذلك في أعقاب بدء تقديم الخدمات المصرفية لعديد من الوكالات الحكومية ومؤسسات المعونة والوكالات الأجنبية والمنظمات الإنسانية العالمية والتي تدير أنشطتها داخل أرض الصومال

وبعد تلقي الخدمات الضرورية من البلدان التي أتوا منها، وجاء ذلك متزامنا مع بدء العمل من أجل بناء الصومال الجديدة وجذب رؤوس الأموال الصومالية من الخارج والاستثمارات الأجنبية.

وبالسؤال عن التسهيلات التي يقدمها بنك بريمير للراغبين الجدد في فتح حسابات بنكية جارية لهم أشار إلى أن الأمر بالنسبة لحسابات الأفراد لا يحتاج سوى إلى بطاقة هوية وطنية للمواطنين الصوماليين أو جواز سفر به تأشيرة دخول للبلاد بالنسبة للمواطنين الأجانب، أما بالنسبة للأنشطة التجارية فينبغي وجود ترخيص عام أو ترخيص أنشطة تجارية من أجل الاطمئنان إلى أن تلك الشركات أو المنظمات إنما تقوم بأعمالها بشكل قانوني داخل الصومال[٢٧٧].

٥،٢،٣،٣ مقابلة مدير بنك السلام

وفي مقابلة مع الأستاذ حسين عبد القادر أحد مديري مصرف السلام؛ أشار إلى أن أكثر من ألف شخص قد استفادوا من المشروعات المصرفية الصومالية، وأنه وعلى مدار العشرين سنة الماضية فقد شهدت الصومال ارتفاعا غير مسبوق في استخدام الخدمات المصرفية والتحويلات المالية، وأصبحت البنوك تعتمد في معاملاتها على المواطنين الصوماليين وخاصة في المدن الرئيسة.

وفي إجابة عن الأهداف قصيرة المدى وبعيدة المدى وهل هناك خدمات إضافية يمكن من خلالها إفادة المجتمع كالمشروعات الصغيرة التي توفر فرص عمل للمواطنين الصوماليين وتساعد على إشراك المواطنين في العمل، قال السيد حسين عبد القادر إن مصرف السلام الصومالي يستهدف خدمة المجتمع الصومالي بكامله لكن تركيزه الأساس على المشروعات الصغيرة وتشجيع صغار التجار، ولهذا فقد قدم البنك قروضا لأكثر من ألف مشروع صغير كمحلات البقالة ومحلات بيع السلع المختلفة والاستثمار في الملابس

[٢٧٧] أجريت المقابلة ٢٠١٨/١٠/٧م في مقديشو، الصومال.

ومشروعات صيد الأسماك وغيرها الكثير، ويضاف إلى ذلك تقديم القروض بدون فوائد إسهامًا في إعادة إعمار الصومال وتشجيعًا على خلق المزيد من فرص العمل للمواطنين الصوماليين ليس في العاصمة مقديشو فحسب ولكن في العديد من المدن الصومالية مثل مدن كيسمايو وبايدوا وغاروي وهرجيسا على أن يكون لوزارة الخدمة الاجتماعية دورها المحوري في ذلك.

وبسؤاله عن الخدمات الإضافية التي يقوم بها البنك لخدمة المجتمع الصومالي، أوضح السيد حسين عبد القادر أن مصرف السلام يعمل على مجموعة من الأنشطة بهدف تيسير الحياة المصرفية للمجتمع الصومالي كخدمة الهواتف المحمولة واستخدامها في الأعمال المصرفية المتنوعة كإرسال الحسابات لأشخاص آخرين وبدون ماكينات الصرافة الآلية ومتابعة الحساب وتوفير الأموال والتحويلات، وبهذا يقوم الهاتف المحمول مقام ماكينات الصرف الآلية، كما يمكن للنظام المصرفي عن طريق الهواتف المحمولة أن يقدم كشوفا بالموظفين ورواتبهم ويستفيد من تلك الخدمة في مراحلها الأولى المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية والشركات الخاصة والشركات الحكومية، وكمثال على نجاح تلك السياسة المصرفية فقد أدّت تلك الخدمة دورًا مهمًا وكبيرًا في زيادة الإنتاج الزراعي بعد استثمار المزارعين في نهري شابيلي، وجوبا ونجاحهم في زيادة العائدات والأرباح مما أدّي إلى استفادة مئات الأسر الريفية من مشروعات البنك الطموحة[٢٧٨].

وعند التطرق إلى أعمال بنك وهل هي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمضاربات والشراكات والإجارة وغيرها من الخدمات، كانت الإجابة القطعية من الأستاذ حسين عبد القادر بأن مصرف السلام هو بنك إسلامي يعمل بموجب الشريعة الإسلامية وأن أعمال المضاربة والإجارة وغيرها من الأنظمة

[٢٧٨] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/١/٨م، في مكتب للمصرف بريمير، مقديشو، الصومال.

والاستثمارات والقروض إنما تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وأن مصرف السلام يطمح لأن يكون شريكًا دوليًّا في العديد من الدول.

وعن أهم المشروعات التي مولها مصرف السلام التابع لبنك الصومال الإسلامي وكيفية استفادة المجتمع من تلك المشروعات، أوضح الأستاذ حسين عبد القادر أن أكثر من ١٠٠ ألف شخص في المجتمع الصومالي قد استفادوا من خدمة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخدمة القروض الميسرة، فحصل بعض المواطنين على قروض لشراء سيارات صغيرة وسيارات موتو باجاج أو موتو طغطغ، كما أسهم البنك في توفير الوظائف لعدد كبير من أفراد المجتمع الصومالي، وكمثال حي على نجاح البنك في تنفيذ المشروعات التي تعود بالنفع على المجتمع فقد ذكر السيد حسين مثالًا لذلك وهو قيام البنك بتنفيذ مشروع بناء حي جديد يسمى دار السلام في جنوب العاصمة مقديشو ليكون وجهة يقضي بها الصوماليون عطلاتهم الأسبوعية وإجازاتهم السنوية والفصلية، ويحتوي الحي الجديد على مساحات واسعة من الحدائق ذات الزهور جميلة المنظر والرائحة العطرة، وعديد من الأشجار الساحرة إضافة إلى المنازل والمنتجعات التي بنيت بأحدث النظم لتستوعب المواطنين الصوماليين على اختلاف أجناسهم من رجال ونساء وأطفال وكبار وطلاب مدارس وجامعات وموظفين وغير ذلك الكثير.

كما أن من أهم أهداف البنك التي أنشئ من أجلها في مراحله الأولى والمبكرة مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات السياسية والمشردين، إضافة إلى التوسع في بناء المرافق الضرورية لإعمار الصومال كالمساجد، ومدارس القرآن الكريم، وفتح حسابات بنكية مجانية لجمع الأموال اللازمة لأعمال التطوير في المجتمع وتقديم المساعدات للمحتاجين[٢٧٩].

[٢٧٩]أجريت المقابلة ٢٠١٨/٩/٢٣م في مقديشو. الصومال.

٥،٢،٣،٤ خلاصة المقابلة

لقد أجرى الباحث مقابله مع مدير مصرف السلام، الأستاذ حسين عبد القادر، وذلك بصدد جمع معلومات من كبار المسؤولين لتأييد هذه الدراسه حول المشروعات الصغيرة وتمويلها في الصومال، ولقد توصل الباحث في خلال هذه المقابلة مع الأستاذ حسين إلى الأمور الآتية:

- شاهدت الصومال ارتفاعًا غير مسبوق في استخدام خدمات المصرفية والتمويلية، وإن البنوك الصوماليه تعتمد على التمويل المحلي الذي يدفعه المواطنون الصوماليون.
- أن هناك خدمات إضافية لإفادة المجتمع ومنها المشروعات الصغيرة التي توفر فرص العمل للشباب وتساعدفي القضاء على البطاله.
- يجب التركيز على المشروعات الصغيرة والمساعدة في تمويلها وتشجيع صغار التجار بتقديم القروض الماليه لهم.
- يعمل البنك بناءً على قول السيد حسين عبد القادر على تقديم مجموعة من الأنشطة بهذف تيسير الحياة المصرفية.
- إن بنك (مصرف السلام) هو بمثابة بنك يعمل بوصفه بنكًا يقدم الخدمات المصرفية بموجب الشريعة الاسلاميه مثل المضاربة وغيرها تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية.

والاستنتاج العام من هذه المقابلة يؤكد ما سعى الباحث إليه من أن مزايا الإسلامي تسهم في تدعيم القدرات التمويلية للاستثمارات الضرورية والتي من شأنها أن تعمل على التوسيع في خدمة المجتمع الصومالي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

٥،٣ واقع المشروعات الصغيرة في الصومال.

إن للمشروعات الصغيرة دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان العالم وخاصة في البيئة الصومالية التي تزخر بعديد من الصناعات ولأهميتها القصوى يختار منها الراغبون ما يناسبهم وتتولى كثير من الهيئات الحكومية والخاصة دعم تلك المشروعات الصغيرة ماديًّا ومعنويًّا[٢٨٠]. لذا ينقسم هذا المبحث مطالبين. المطلب الأول: دراسة عملية لبعض المشروعات الصغيرة في الصومال. والمطلب الثاني: التجارب في التمويل المشروعات الصغيرة في الصومال.

٥،٣،١ دراسة عملية لبعض المشروعات الصغيرة في الصومال.

مشروع صناعة الأحذية الجلدية في الصومال: هنا في مدخل سوق حمروين، أقدم أسواق العاصمة الصومالية مقديشو، لا صوت يعلو على صوت المطرقة، حيث يوجد محال صغيرة متلاصقة مخصصة لصناعة الأحذية الجلدية التقليدية وإصلاحها، في مهنة عمرها مئات السنين، ما زالت تكافح أمام غزو المنتج المستورد.

في غرفة عند هذا المدخل، يعكف محمد شيغو وزميله كيلاني، على صناعة الأحذية الجلدية وإصلاحها، في حرفة كانت توصف بأنها أشهر الحرف في ثمانينيات القرن الماضي، لما شكلته من مصدر رزق لعدد لا بأس به من الحرفيين حيث يسترجع شيغو ذكرياته مع هذا العمل الذي توارثه أبًا عن جد، منذ أن كان في العشرينات من عمره. وقال: "كانت أحذية الجلود المصنعة محليًّا، هي الخيار الأول والأخير عند المواطنين، لكن بعد انهيار الحكومة المركزية في تسعينيات القرن الماضي، تراجعت وبشكل ملحوظ، أو بالأحرى كادت أن تنقرض لولا جهود فردية متمسكة بإرث الأجداد وتقاليدهم".

---

[٢٨٠] الحسني، جوخة بنت سليمان. ٢٠١١م. *المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية المجتمع المسلم*. رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. ص١٥٤.

وتبدأ أولى مراحل صناعة هذه الأحذية، بدباغة الجلد مع تمليحه، تفادياً لتعفنه، ومن ثم ترسيمه وتخطيطه بأشكال حسب الطلب، في عمل يأخذ منه وزميله كيلاني، ثلاثة أيام، لينتقلا بعد ذلك إلى مرحلة التصنيع. وعلى مدى ٩ ساعات باليوم، يعمل الاثنان، في حرفة تشكّل الأدوات الآتية: الإبرة، والخيط، ومكينة الخياطة، أهم عناصرها، منتجين ١٥ زوجاً من الأحذية النسائية والرجالية خلال هذه الساعات.

في المقابل، هناك بارقة أمل وجدها حرفيون عاملون في هذه المهنة، لاسيما مع تحسن الوضع الأمني قليلاً في البلاد، والذي أدّي بدوره إلى عودة عدد من المغتربين إلى أرض الوطن، حيث يتوقع هؤلاء الحرفيون زيادة الطلب على منتجاتهم من الأحذية، والحقائب، ومحافظ النقود، والأحزمة المصنوعة من جلود الماشية (البقر، والجمال، والغنم، والماعز)، الموجودة بالصومال[٢٨١].

مشروع الغزل في الصومال: ومن المشروعات الصغيرة في الصومال صناعة الغزل حيث تنتشر تلك الصناعة في المدن والقرى على السواء لكنها تكثر وتنتشر عند البدو في المناطق الوسطى والجنوبية وتتم عملية تمشيط المادة المنسوجة وغزلها عن طريق آلات تقليدية قديمة مصنوعة من سعف النخيل، ومن الصعوبات التي تواجه الراغبين في القيام بتلك المشروعات تخوفهم من النتائج وعدم ثقتهم في قبول الناس لذلك المشروع، وعدم القدرة على تحديد أهداف المشروع أو التكلفة الحقيقية له، وكيفية التشغيل والأرباح المحتملة.

مشروع السعفيات: وتشتهر المنطقة الوسطى في البلاد بالمشغولات السعفية نتيجة لانتشار زراعة أشجار تشبه أشجار النخيل في معظم البلاد، فاستفاد الصانع من تلك الأدوات والخامات الطبيعية في صناعة البسط والسلال والأدوات المنزلية.

---

[٢٨١] نور جيدي صناعة الاحذية الجلدية في الصومال. https://somaliahistoryandculture.wordpress.com/2016/02/25/

وقد اهتمت الحكومة بتلك الصناعة كي تبقى عنوانًا على الإبداع ويحرص على اقتناء تلك المشغولات السعفية هؤلاء الحريصون على استعادة التراث والأمجاد، كما أن السائح يحب أن يقتني تلك المنتجات المحلية فتكون ذكريات جميلة.

وللسعفيات استخدامات عديدة في البيئة، فلا يخلو بيت من المكانس، والأطباق، والسلال مستخدمة في حفظ الطعام أو الخبز، وسجاجيد الصلاة ومفارش للسيارة والقفة (تشبه الحقيبة بدون غطاء) والمكبة (تشبه الحقيبة بغطاء) وكذلك بعض الأشكال المصنوعة من السعف من أجل تزيين المنازل. وتمر صناعة السعف بعدة مراحل حيث يتم تقطيع السعف الأخضر من النخيل وتركه مدة من الزمن في الشمس حتى يجف ثم يجمع ويقشر ويوضع في الماء ويتم تضفير كل مجموعة منه وتربط المجموعات ببعضها عن طريق خيط حريري وبالطريقة التي تحقق الشكل المراد صناعته.

مشروع الحلوى الصومالية: وهذه الحلويات يصنعها الأمهات والفتيات في المنازل، وخاصة فى العاصمة الصومالية مقديشو وبعض المدن الساحلية مثل"مركا" حاضرة إقليم شبيلي السفلى ومدنية "براوى" التي تقع على المحيط الهندي على بعد ٢٠٠ كيلومترًا جنوب العاصمة، وغيرها من المدن الساحلية مثل مدينة "كسمايو"، ويتم تقديم هذه الحلويات مع القهوة للضيوف والزوار. وتحظى الحلوى الصومالية بشهرة واسعة داخل البلاد وخارجها، وتصم الحلوى الصومالية أنواعًا عديدة منها الأطباق التقليدية والتي تصنع من مواد كالنشا، والبيض، والسكر، والماء، والسمن، والمكسرات، والزعفران، والهيل، والفول السوداني، واللوز، والسمسم، وتنضج تلك الحلوى الصومالية اللذيذة على مواقد الحطب غالبًا، وتحتفظ تلك الحلوى

الصومالية بجودتها لأكثر من أربعة أشهر دون وضعها في ثلاجات أو أي أجهزة، ولا يخلو بيت في الصومال من تلك الحلوى التي تقدّم في كل المناسبات حتى صارت زينة المائدة الصومالية. [٢٨٢]

مشروع البخور: وقد اشتهرت الصومال على مر التاريخ بصناعة اللبان، والتي تلقى إقبالًا واسعًا وطلبًا مستمرًّا من دول العالم عامة ومن دول الخليج العربي على وجه الخصوص، وأن محافظة الشرقية في الصومال معروفةً منذ قديم الأزل برزاعة أشجار اللبان وكان معروفًا بأنه من أجود البخور رائحةً وطيبًا.[٢٨٣]

وكانت مدينة بوصاصو بوصفه أحد أشهر الأسواق في المدينة التي ارتبط اسمها بتجارة البخور منذ قديم الزمان، الحركات فيه لم تتوقف على الرغم من ما يشهده من فتور، هذه أول محطة يصل إليها اللبان بعد جنّه من أعالي الجبال وهنا تبدأ عملية الفرزة معظم العاملين في هذا المجال وهن نساء العملية برمتها بدوية وبدائية.

وفي الحقيقة تجار اللبان يشترون اللبان من المزارعين ويقومون بتنقيته، وهذه عملية شاقة جدًّا وتأخذ وقتًا طويلاً، ولذا تتفاوت قيمته حسب جودته.

أضف إلى ذلك للنهوض بهذا القطاع لابد من تثقيف المزارعين وتزويدهم بالأدوات اللازمة علمًا بأن هذه الشجرة تنبت في المنحدرات الجبلية، وتصدر الصومال سنويًّا ست مائة طن من اللبان إلى دول الخليج العربي وتجلب نحو عشرين مليون دولار، إذ يتراوح سعر غرام واحد بين عشرة دولارات وخمسين دولارًا حسب نوعيته.

---

[٢٨٢] الحسني، جوخة بنت سليمان. ٢٠١١م. *المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية المجتمع المسلم*. رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. ص١٤٩. ٢٠١٥/٠، https://www.alittihad.ae/article/36618/2017/

[٢٨٣] https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/6/15

على الرغم من أن المنطقة اشتهرت بإنتاج اللبان وكانت وما تزال أهم مصدر له، فإن السكان الأصليين قلّما يعرفون عن هذه المادة واستخداماتها المختلفة، وهو ما قد يعرضه للبيع بثمن بخس في الأسواق العالمية خاصة مع غياب دور الحكومة في حماية هذا المنتج والمساعدة في تسويقه.[٢٨٤]

٥،٣،٢ تجارب تمويل المشروعات الصغيرة في الصومال.

مشروعات صندوق الشباب: لقد نجحت مجموعة من الشباب الصوماليين في تجسيد فكرة صندوق يجمع تبرعات من الصوماليين في الداخل والخارج بهدف تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية المتذبذبة، وإحياءً لروح التعاون فيما بينهم.

إن المبادرة التي أُطلق عليها ''صندوق الفرصة'' كانت في البداية مجرد فكرة، غير أن مجموعة من الشباب نجحوا في تحويلها إلى واقع ملموس وتسويقها عبر سيل من رسائل نصية ومرئية في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام.

ويستهدف المشروع في عامه الأول خمسة آلاف متبرعٍ يساهمون بدولار واحد في اليوم بواقع ٣٦٥ دولارًا في السنة، ليكون إجمالي المبلغ المنتظر هذا العام ١,٨٢٥ مليون دولار سيتم استخدامها في خلق فرص عمل لألف شابٍ صومالي من مختلف المناطق.

ويتطلع القائمون على المشروع للوصول في غضون السنوات الخمس المقبلة إلى توفير فرص عمل لخمسين ألف شاب صومالي[٢٨٥].

صرّح رئيس الصندوق عبدي حريد بارود للجزيرة نت بأن المشروع صومالي بحت، وهو الأول من نوعه وليس معنيًا بالسياسة، ويشمل عطاؤه وثماره جميع الصوماليين أينما كانوا بالتساوي ودون تفريق.

---

[٢٨٤] https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/6/15

[٢٨٥] https://somaliahistoryandculture.wordpress.com/2016/03/29/

واعتبر بارود أن تجاوب أفراد الشعب مع المشروع كان إيجابيًّا بدرجة كبرى، وأكد أن المساهمات تخطت التوقعات، وشجعت القائمين على المشروع على المضي قدمًا في تجسيده.

الاعتماد على الذات: يرى مدير معهد التنمية البشرية محمد عمر عثمان أن الصوماليين توصلوا إلى قناعة بأن الاعتماد على الذات ضروري في معالجة مشاكلهم، وباتوا على ثقة بأنهم قادرون على تقديم حلول أكثر نجاعة من التي يقدّمها غيرهم، مشيرا إلى أنه "ليس عيبًا أن يساعدك العالم بل العيب أن تكون رهينة للمساعدات الخارجية إلى الأبد والتي لا تساهم في إنهاء معاناتك بشكل جذري".

وتوقع عثمان –في حديث للجزيرة نت– أن يكلل المشروع بالنجاح لسببين، الأول لأنه فكرة نابعة من الصوماليين وملك لهم، والثاني أن القائمين به معروفون بالإخلاص والجدية والنزاهة.

أما الناشطة في المجتمع المدني سعدي طاهر فتؤمن أن اللهث وراء المعونات الخارجية رهن مصير الصوماليين بالخارج.

واعتبرت طاهر أن تحرر الصوماليين من الاعتماد على غير هدفٍ يجب أن يتحقق بدعم مشاريع مثل "صندوق الفرصة". وقالت إن دولارًا واحدًا في اليوم يمكن أن يسهم في الحد من نسبة البطالة المتفشية في أوساط الشباب الصوماليين، ويساهم في بناء مراكز تعليمية وصحية.

النزاهة والشفافية: أشار عضو مركز كودرن للدراسات عبد الرحمن عادلي إلى أن القائمين على صندوق الفرصة يواجهون عددًا من التحديات، بينها النظرة السلبية التي يحملها المجتمع تجاه مشاريع جمع التبرعات وصعوبة تقبل بعضهم التحول من متلق للمساعدات إلى مانح، وعدم قدرة كثيرين من الناس على دفع المساهمة المعينة، إضافة إلى تشكيك بعضهم في نزاهة وشفافيته المشروع[٢٨٦].

---

[٢٨٦] https://somaliahistoryandculture.wordpress.com/2016/03/29/

الأعمال التجارية الصغيرة: على الرغم من الأحداث التي عصفت بالصومال خلال الثلاثة عقود الماضية والتي تسببت في نشوب الحرب الأهلية، إلا أن دولة الصومال شهدت تقدمًا ملحوظًا في عديد من المجالات، مثل الاتصالات والقطاع التجاري وكل ما هو ضروري للحياة الاجتماعية والتي كانت تمرُّ بمراحل وخطوات مرسومه على الرغم من صعوبة الأحوال وعدم الاستقرار أنذآك.

وكان هناك عدد من الشركات والمنظمات التي أسهمت في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر (شركة المستقبل)، حيث تُعَدُّ بوصفها إحدى أكبر الشركات في البلاد، حيث تتصدر قائمة اهتمامات هذه الشركة عديد من الخدمات كالمواد الغذائية، وقطع الغيار، المحركات، ومواد البناء، والملبوسات، وأغلب المستلزمات الحياتية الأساسية للشعب الصومالي، حيث أصبح لتلك الشركة في السوق حضورًا قويًّا في الاستثمار والاستيراد والتصدير لمعظم السلع المستوردة من عدة دول ومناطق في العالم مثل: الهند، واليابان، والصين، والولايات المتحدة، ودول أوروبية، ودول آسيوية على سبيل المثال: ماليزيا وإندونيسيا. بالإضافة إلى عمل عقود تجاريه مع دول عربية كدول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى حيث أسهم هذا النشاط التجاري الرائد في استقطاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة المحلية وتسهيل متطلبات المجتمع ورفع مستوى اقتصاد البلاد أيضًا.

سؤال: عفوًا سيدي المدير، هل يمكن أن تعطينا أولًا لمحة موجزة عن كيف تبدأ مشاريعك؟

الجواب: تأسست شركة مستقل التجارية في أواخر التسعينات بعد انهيار الحكومة المركزية في عام ١٩٩١م. وعلى مدار الثلاثه عقود الماضية عملت شركتنا لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، خاصةً فيما يتعلق بالحياة والتنمية وتوفير أغلب المستلزمات الضروريه عبر استيرادها من خارج البلاد. ولا ننكر أن المشاكل التي عصفت بالبلاد أثناء الحرب الأهلية حدت قليلًا من نشاط الشركه وأثرت في البلاد والنشاط التجاري بشكل عام حيث ترتب على ذلك خسائر بشرية ومادية كبيرة.

ولكن بفضل الله وبفضل الجهود الجبارة تمكنت تلك الشركات والمنظمات وأبناء الصومال من التغلب على معظم تلك التحديات. حيث قمنا على مدى السنوات العشر الماضية بتغيير استراتيجياتنا وخططنا المستقبلية في العمليات التجاريه والاستثمارات والتوظيف وذلك بغية تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات للمجتمع من خلال استقطاب المهنيين حيث ما يقارب مليون شخص من الأيادي العاملة الذين يشاركون في الأعمال التجارية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة ودعم المشروعات الاستثماريه الجديدة الداخلية والخارجية.

سؤال: من الذي يساعد في استثمار الشركات الصغيرة لكسب قرض؟

الجواب: كما أسلفت في التوضيح آنفاً إن هناك برامج تمويلية بالأعمال التجارية الصغيرة الخاصة، والتي تهدف الشركة من خلال تبني ودعم تلك المشاريع والشركات إلى توسيع النشاط التجاري في شتى المجالات وعلى رأسها توفير السلع الضرورية. حيث يتم قبول أي شخص لديه الرغبة في الانخراط في العملية التجارية والخدمية طالما تتوفر فيه الشروط المحدودة[٢٨٧].

حيث يتم دعم المهتمين الجدد من أبناء البلاد وتشجيعهم لتعمّ الفائدة للجميع ولخلق تنافس إيجابي قد يعود بالنفع للجميع، ومن أهم إيجابيات مبادرة دعم المشاريع الصغيرة وتسهيل عملية التسوق وتوفير كل متطلبات الحياة في جميع المدن والمناطق في عموم البلاد. حيث كان النشاط التجاري سابقًا يقتصر على المدن الرئيسة كالعاصمه مقديشو فيما يعاني أبناء المناطق البعيدة والأقاليم النائية صعوبة الحصول على تلك السلع والخدمات بيسر.

[٢٨٧] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/١/٨م. في مكتب للمصرف بريمير. مقديشو. الصومال.

سؤال: هل هناك منظمات يمكنها مساعدتك في الاستثمار في المشاريع التي تديرها شركتك؟

الجواب: شركة المستقبل لا تمنح قروضًا مالية للمشاريع التي تتبناها فقط بل تتم العملية بدعم تلك الشركات والمشاريع الصغيره بعديد من السلع المهمة والتي يرغب في شرائها فيها المستثمر نفسه بالآجل. وبعد ذلك يبدأ مالك المشروع تجارته وتسديد الشركه لاحقًا وتستمر العملية بهذه الوتيرة ويتم تزويد التُّجار بكل المتطلبات من السلع عند الطلب بحسب الأسعار المتفق عليها سابقًا بينه وبين الشركة، وإن تكلفة السلع على المشاريع الصغيرة تمثل جزءًا من الميزانية المالية المدعومة من قبل الشركة، لكن أودّ التأكيد أن مئات العائلات التي تعيش في مقديشو والمناطق الجنوبية من البلاد تعتمد الآن على الشركات الصغيرة، بعد استعارة الشركة للسلع المختلفة، حيث حققت الازدهار الاقتصادي والتجاري والتي ساعدت أغلب الأُسر[٢٨٨].

٤،٥: المشروعات الصغيرة في الصومال ومعوقاتها

إن نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في أنحاء العالم كافةً يواجه مجموعة من المعوقات والمشكلات، وتختلف هذه المعوقات من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلي آخر، ولكن هناك بعض المشكلات والمعوقات التي تكون مشتركةً موحدةً أو متعارفًا عليها في أنحاء العالم كافةً، وتعتبر طبيعة المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها بعضًا، وبشكل عام فإن هناك مشكلات

[٢٨٨] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/١/٨م. في مكتب للمصرف بريمير. مقديشو. صوماليا.

داخلية وهي التي تحدث داخل المشروع، وهناك مشكلات خارجية وهي التي تحدث بفعل تأثير عوامل خارجية أو بسبب البيئة المحيطة بهذه المشروعات[٢٨٩].

ولذا ينقسم هذا المبحث إلي خمسة مطالب. المطلب الأول: مشكلات التمويل. المطلب الثاني: المشكلات الإدارية. المطلب الثالث: مشكلة السياسات الحكومية. المطلب الرابع: مشكلات نقص المعلومات. المطلب الخامس: المشكلات النابعة عن العوامل النفسية.

٥،٤،١مشكلات التمويل

يشكل التمويل حجر الأساس في قيام أي مشروعونجاحه واستمراره، وتحتاج المشروعات عمومًا إلى نوعين من التمويل؛ تمويل داخلي وتمويل خارجي ولكل واحد منهما مشكلاته كما يلي:

مشكلات التمويل الداخلية: ويظهر هذا النوع من المشكلات نتيجةً لعدم الفصل بين الذمة المالية لصاحب المشروع والذمة المالية للمشروع نفسه بوصف المشروع شخصية معنوية مستقلة، مما يسمح لأصحاب المشروعات بتغطية العجز في الميزانيات الخاصة بهم من خلال السحب من ميزانية المشروع، ويؤدي ذلك إلى إرباك الوضع المالي للمشروع، وكذلك لعدم احتفاظ معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة من الأرباح بوصف ذلك احتياطيًّااستراتيجيًّا عند الاحتياج إليه، مما يضعف من الاحتياطياتالمالية ومصادرها الذاتية للتمويل.

مشكلات التمويل الخارجية: حيث تجابه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند لجوئها إلى المصادر الخارجية للتمويل وبخاصة التمويل المصرفي مجموعة من الشروط التي ينبغي توفرها في المشروع الذي ينوي الحصول على القروض من أجله، ومن أهم هذه الشروط ضرورة بيان نوع النشاط الاقتصادي للمشروع،

---

[٢٨٩]عبد الباقي، اسماعيل ابراهيم. ٢٠١٦م. *إدارة البنوك التجارية*. الناشر: دار غيداء للنشر والتوزيع. ص٣١٧.

ومدى قدرته على تدويررأس المال المستثمر، فضلًا عن الاعتبارات المتعلقة بجودة الموقع أو مكان المشروع، ومدى توفر الإدارة الجيدة وتوفر رأسالمال الذاتي المناسب[٢٩٠].

لقد تعرضت العاصمة الصومالية مقديشو خلال العامين الماضيين لحركة تجارية محدودة النطاق، وذلك على صعيد إنشاء الطرق والاستثمارات والقروض من البنوك الخاصة أو الاستثمار في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وقد أدى هذا الحراك التجاري إلى نمو مجموعة من الشركات الصغيرة.

ومن أجل التعرف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها هذه الشركات الصغيرة وخاصة فيما يتعلق بتطوير أعمالهم، كنقص المعلومات، أو الضمانات الأمنية، أو الضرائب المفروضة على البضائع، وغيرها من القضايا التي تعيق تطور تلك الشركات؛ فقد تم إجراء مقابلة مع الأستاذ إبراهيم محمد إبراهيم الرئيس التنفيذي لبنك بريمير والمختص بتمويل وإقراض الشركات الصغيرة، وكان الحوار على النحو الآتي:

سؤال: السيد إبراهيم، هل يمكن أن تقدم لنا شرحًا تفصيليًّا لما يقوم به البنك من أجل مساعدة أصحاب المشروعات والشركات الصغيرة؟

الإجابة: " التمويل المصغر" هو الاسم الذي نطلقه على الاستثمار في الشركات الصغيرة والتي ليس لأصحابها تعاون مستمر مع البنك، حيث يقوم البنك ببعض الإجراءات قبل الموافقة على ذلك القرض من أجل ضمان جدية المشروعات المقدمة، حيث ينتظر أصحاب تلك الشركات الصغيرة لفترة وجيزة يقوم خلالها البنك بقياس الوضع المالي لتلك الشركات ومدى جدية العميل، على أن يكون سداد تلك القروض في مدَّة أقصاهاسنة واحدة.[٢٩١]

---

[٢٩٠]البرغثي، ونيس محمد أحمد. ١٩٩٢م. *معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها*. ليبيا: رسالة ماجستير، جامعة بنغازي. ص٣٣.

[٢٩١] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/١/٨م. في مكتب للمصرف بريمير. مقديشو. الصومال.

سؤال: هل تتماشى إجراءات القروض وتمويل المشروعات الصغيرة في بنك بريمير مع أحكام الشريعة الإسلامية؟

الإجابة: هناك معنيان مختلفان: نوع لا يبيح الإسلام كالقروض له فائدة وهذا ونوع آخر قد أباحه الإسلام كالقرض ليس له فائدة، وعلى سبيل المثال إذا أعطيت القرض مثلا ١٠٠٠ دولار أمريكي وتم الاتفاق على سداد ذلك القرض خلال مدة زمنية محددة فإنني أتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

سؤال: هل يتشابه بنك برميرمع البنوك الأخرى الموجودة في مقديشو؟ وهل تعمل شركات القطاع العام المملوكة للدولة من خلال الشركات الصغيرة الخاصة؟

الإجابة يوجد أربعة فروع لبنك بريمير في العاصمة مقديشو، كما يوجد فرع مركزي في هرجيسا، وتقوم تلك الفروع بإدارة عديد من الأنشطة المختلفة. ولذا، نخطط لافتتاح عديد من الأنشطة في المناطق التي لم نعمل بها من قبل، وعلى الشركات الصغيرة الراغبة في تطوير أعمالها والتعاون مع بنك بريمير أن تقدم طلباتها مشفوعة برؤيتها وأعمالها من أجل الحصول على الائتمانات المتاحة لتعزيز وتطوير أعمالها.

سؤال: ما المعوقات التي يواجهها بنك بريمير لتقديم القروض المطلوبة للشركات الصغيرة، أو للأفراد الراغبين في

الإجابة: لا نجاح بدون صعوبات وعلى قدر التحديات يكون النجاح، ومن أكبر المعوقات التي تواجهنا خاصة فيما يتعلق بالأنشطة التجارية الصغيرة أن نقوم بفتح حساب مفتوح في ظل انخفاض الإيداعات، وهناك تحدٍّ آخر وهو كثرة النساء اللاتي يقمن بفتح حسابات استثمارية في بنك بريمير حيث يوفر البنك للنساء عديدًا من فرص الاستثمار من أجل تشجيعهن على فتح الحسابات المصرفية والاستفادة

من التسهيلات التي يعطيها البنك في العاصمة الصومالية مقديشو وفي غيرها من المدن الكبرى كمدينة هرجيسا[٢٩٢].

٥،٤،١،١ خلاصة المقابلة

أجريت هذه المقابلة الشخصية بهدف الحصول على معلومات إضافية تدعم هذه الدراسة بالأدلة المستمدة من أهل الخبرة، حيث كانت هذه المقابلة مع الأستاذ إبراهيم محمد إبراهيم وهو الرئيس التنفيذي لبنك بريمير، وكانت خلاصة هذه المقابلة تتلخص في أن السيد إبراهيم قدم لنا شرحًا مفصلًا لما يقوم به البنك من أجل مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة في الصومال، مبينًا أن التمويل الذي يقدّمه البنك هو من قبيل التمويل المصغر، الذي يعني أن البنك يقوم بتمويل الاستثمارات في المشروعات الصغيرة وأن البنك في سبيل ذلك يجري بعض الإجراءات المهمة قبل الموافقة على التمويل من أجل ضمان جديه المشروعات وذكر أن التمويل من قبل بنك بريمير يكون عبر الشروط الشريعة الإسلامية وأحكامها، وبعد ذلك أضاف أن للبنك فروعًا جديدةً سوف يتم افتتاحها قريبًا، وهناك صعوبات سوف يتم التغلب عليها. ومن خلال هذه المقابلة يتضح لنا أن بنك بريمير يسهم في تمويل المشروعات الصغيرة في الصومال ولكن بعد اتخاذ الضمانات كافية لنجاح تلك المشروعات الصغيره.

٥،٤،٢ المشكلات الإدارية

تكمن أهم المشكلات الإدارية إلى المركزية في اتخاذ القرار، حيث ينفرد شخص واحد في الغالب بإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتكون جميع القرارات الإدارية بيده، ويكون مسؤولًا عن الإدارة العليا وإدارة الإنتاج وإدارات التمويل والتسويق.

---

[٢٩٢]أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/١/٨م. في مكتب للمصرف بريمير. مقديشو. الصومال.

يضاف إلى ذلك ضعف المهارات الإدارية ونقص القدرات وفقرها فيمن يقوم بالإدارة، وينبع ذلك غالبًا من انخفاض المستوى التعليمي والتدريبي، وعدم وجود رؤية واضحة وتنظيم جيد للمشروع، فلا تجد على سبيل المثال تحديدا للمسؤوليات، ولا تفصيلًا للصلاحيات المعطاة للموظفين في الإدارات المختلفة، بل ربما لا تجد متخصصين للأقسام المختلفة داخل المشروع، ونادرًا ما تجد لائحة أو نظامًا داخليًّا يقوم على تنظيم سير العمل داخل الشركة، أو المؤسسة، أو المشروع[٢٩٣].

وقد حاولت البنوك وعلى رأسها بنك الأمل أن يكون لها دور محوري في ضبط الأمور داخل تلك الشركات الصغيرة، من أجل الاستثمار الأمثل، وللإسهام في النمو الاقتصادي المتصاعد داخل الصومال والمتنامي عامًا بعد عام.

وفي حوار مع الدكتور بشير عبد الصمد حريد الخبير الاقتصادي والمستشار الاقتصادي لبنك الأمل الصومالي، تطرق الحوار حول أهمية تمويل المشروعات التجارية الصغيرة؛ حيث أشار سيادته إلى عدد من القضايا الرئيسة التي تسهم في إنجاح تلك المشروعات، ومنها ضرورة الاهتمام بأصحاب المشروعات والذين سيقوم البنك بتمويلهم وإقراضهم، ومنها كذلك الضمانات التي يحتاجها البنك لضمان سداد تلك القروض، منها أيضًا المرونة اللازمة لسداد تلك القروض حتى لا يمثل الأمر عبئًا على أصحاب الشركات أو منفرًا لهم للتعاون مع البنك. ولذلك من المهم أن يعتقد المستفيدون من القروض أننا لسنا ذلك الشخص الذي لا يهتم بأحوال المدينين.

وقال البشير: إن الأولوية الرئيسة للبنك هي خلق الفرص للأعمال الناجحة وتهيئة الظروف من أجل تحقيق النجاح، وليس من دور البنك أن يتصرف نيابة عن الآخرين.

---

[٢٩٣] البرغثي، ونيس محمد أحمد. ١٩٩٢م. *معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها*. ليبيا: رسالة ماجستير، جامعة بنغازي. ص٥٤.

وقد أوضح الدكتور بشير أن هناك دراسات شاملة ومتكاملة يقوم بها بنك الأمل من أجل إتاحة الفرصة لصغار المستثمرين، وتقدم هذه الدراسات النصائح الضرورية من أجل توجيه صغار المستثمرين التوجيهات الصحيحة حتى تتواصل أعمالهم وتتحسن، فالبنك هو شريك النجاح ويحرص على نجاح عملائه لأن نجاحهم هو نجاح للبنك في الحقيقة.

كما أكد الدكتور بشير على أن أحد أهم أهداف بنك بريمير هو مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة ليصبحوا أصحاب رؤوس أموال، ومن أجل ذلك فإن إزالة المعوقات والتغلب على المشكلات هو هدف مشترك بين البنك والمستفيدين من القروض التي يقدّمها لهم، ولهذا فمن المهم تصحيح المسار وخلق حالة من النجاح الذي يستفيد منه الجميع سواء كان الجهة المانحة (بنك الأمل) أو الجهات الممنوحة (صغار المستثمرين).

والمتتبع للوضع الاقتصادي الصومالي خلال السنوات الثلاثين الماضية بدءًا من سنة ١٩٩١م يلاحظ أن البلاد قد تعرضت لموجة من التدمير وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية أدى إلى صعوبات في الحياة ومشكلات متراكمة وضعف في مصادر التمويل، وهروب رؤوس الأموال الكبرى والشركات العملاقة ولم يتبق إلا الشركات الصغيرة والكيانات الضعيفة والتي ازداد عددها بمرور الأيام، لكنها كيانات تفتقد إلى من يمولها ويأخذ بيدها من أجل تحقيق ضروريات الحياة الأساسية للمواطن الصومالي.[٢٩٤]

ومن أهم المعوقات والمشكلات التي واجهتها تلك الكيانات الاقتصادية الصغيرة في طريقها؛ نقص المعلومات والبيانات التي تساعد على وجود دراسات جدوى ذات جدوى اقتصادية تساعد في تحقيق النجاحات المطلوبة، إضافة إلى غياب الأمن الذي هو عصب أي اقتصاد والعلاقة بينهما علاقة تلازمية،

[٢٩٤] مقابلة مأخوذة من الأسئلة التي عرضتها على مدير شركة الأمل بشير عبد الصمد خبير اقتصادي للإجابة عنها وهي محفوظة لدى الباحث.

فإذا توفر الأمن نما الاقتصاد وازدهر وإذا غاب الأمن هرب انهار الاقتصاد، وقد أدّي غياب الأمن عن الصومال في تلك الفترة إلى هروب رؤوس الأموال والأمر الذي عانت منه الصومال لفترة ليست بالقصيرة، كذلك فإن كثرة الضرائب المفروضة تثقل كاهل تلك الشركات الناشئة وتؤدّي إلى فشلها في تحقيق أهدافها وخططها التنموية ويجعلها تعيش في حالة من التهاون والتخبط، وقد أجبرت تلك الحالة كثيرًا من المستثمرين من الانسحاب من سوق العمل في الصومال وتقليص أعمالهم.

يقول الدكتور بشير: "إن الأغنياء يختبئون داخل كتاب وإن أسرارهم وأسرار نجاحاتهم تحتاج إلى إصدار كتب عن تجاربهم ونجاحاتهم، وأشار إلى أننا يجب أن نفكر في أن الأموال هي وسيلة لراحتنا وسعادتنا وليست وسيلة لتعاستنا وتعبنا وحزننا، وبهذا يجب أن يكون المال خادمًا لنا ولا نكون نحن الخادمين له". وفي مقابلة تلفزيونية معه؛ وعد بإصدار كتاب عن الاقتصاد الصومالي معتمدًا فيه على التقارير التجارية الحقيقية.

وبرؤية الخبير؛ أوضح الدكتور بشير أن جودة الأداء، وتميز المنتجات هي الأولى بالعناية وأن الحرص الشديد على العمل وإتقانه اليوم سيؤدي بلا شك إلا المزيد من الأرباح غدًا، وأن استعجال الربح هو آفة يجب التخلص منها، لأن مرحلة الانتشار والبناء مهما طالت فسيأتي بعدها الحصاد والكسب، وهكذا تفعل الشركات والمؤسسات الكبرى.

كما بين الدكتور بشير أن الشركات الصغيرة والجديدة في سوق العمل يجب أن تستفيد من تجارب الآخرين، وأنه يجب عليها أن تبني على تجارب الآخرين ولا تقع في الأخطاء نفسها التي وقع فيها من

سبقوها، ودور بنك الأمل أن يكون العدسة التي يبصر من خلالها أصحاب المشروعات الجديدة والصغيرة، وبهذا يمكنهم الحفاظ على رؤوس أموالهم وتحقيق الأرباح المأمولة[٢٩٥].

وأضاف الدكتور بشير أن رجال الأعمال الصوماليين يتفهمون أهمية السرية التي تحيط الأعمال في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد حيث انهارت البنية التحتية ولم تسلم الشركات من هذا الانهيار الذي طال جميع القطاعات وعلى رأسها القطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصة على السواء، وأن التعافي من تلك المشكلات يحتاج وقتًا قد يطول إلى سنة أو سنتين، كما أن تلك الأوضاع حرمت الصومال من خبرات كثيرة اضطرت إلى ترك السوق الصومالي والهروب برؤوس الأموال.

وقد صرّح الدكتور بشير بأنه التقى بعدد من رجال الأعمال الصغار والذين عانوا لفترات طويلة من ركود بضائعهم وسلعهم التجارية، وقد لمس من حديثه معهم مدى المعاناة التي وجدها هؤلاء، وعدم تحملهم لتكاليف شراء تلك البضائع لبضعة أشهر بسبب الخسائر المتوالية.

وأوضح الدكتور بشير أن التاجر يمكنه تحمّل الأعباء التجارية لعدة أشهر أو حتى لسنة، لكن لابد من أن يجدوا من يأخذ بأيديهم، وأن تكون هناك رؤية لحل المشكلات والاستفادة من الأخطاء وأخذ العبرة والدرس مما واجهوه، كل ذلك من أجل مواصلة العمل في السوق الصومالي الواعد.

وأشار في حواره إلى أن رجال الأعمال الذين التقى بهم يبدو أنهم متحمسون لمواصلة العمل في السوق الصومالي، ولديهم استعداد لمزيد من الصبر من أجل أن يحققوا أهدافهم ويصلوا لمرادهم، وعندهم

[٢٩٥] مقابلة مأخوذة من الأسئلة التي عرضتها على مدير شركة الأمل بشير عبد الصمد خبير اقتصادي للإجابة عنها وهي محفوظة لدى الباحث.

رغبة في تحقيق حالة نجاح يرثها أولادهم من بعدهم، ويتطلعون لمستقبل يستريحون فيه من أعباء العمل وهم يشاهدون مشروعاتهم تكبر أمام أعينهم[٢٩٦].

وقد نصح الدكتور بشير هؤلاء المستثمرين أن تكون لديهم القدرة على التغيير والتطوير، والاستفادة من الأخطاء، فليس من الطبيعي أن تسلك الطريق نفسه وتنتظر نهايات مختلفة، وليس مهمًّا طول الطريق أو تأخر النجاح ما دمنا نسير في الطريق الصحيح، وخير لك أن تصل متأخرًا من ألا تصل مطلقًا، كما نصحهم بالاستفادة من تجارب الآخرين، وأوضح أن من أهداف بنك الأمل جذب رجال الأعمال الناجحين وأصحاب التجارب الناجحة.

وبالعودة إلى موضوع القروض المصرفية؛ فإن تلك القروض تمثل تحديًا كبيرًا لأصحاب المشروعات الصغيرة، والذين يرغبون في الاستثمار، لكنهم عاجزون عن الوفاء ببعض الشروط التي يرونها تعجيزية، فمصادرة الأصول التجارية في مقابل عدم الوفاء بالدين أمر فوق الطاقة، كما أن التأمين على البضائع والسلع ضد الإهلاك أو الحرائق يمثل عبئًا ماليًّا إضافيًّا لا يقدرون عليه، وبهذا تصبح النظرة إلى تلك القروض وشروطها؛ وكأنها سيف مسلط على رقاب هؤلاء التجار، بدلًا من أن تكون داعمة ومساعدة لهم على مواصلة أنشطتهم التجارية.

وفي الوقت الذي يعاني فيه هؤلاء التجار من عدم قدرتهم على مواصلة العمل بسبب الشروط المتعنتة والمفروضة عليهم للحصول على القروض الضرورية؛ فإنهم لا يجدون من يعوضهم عن الخسائر التي تكبدها معظمهم نتيجة الحرائق في سوق بكارة، وسوق بعاد، وسوق حمروين والتي التهمت بضائعهم ودمرت مراكزهم التجارية.

---

[٢٩٦] مقابلة مأخوذة من الأسئلة التي عرضتها على مدير شركة الأمل بشير عبد الصمد خبير اقتصادي للإجابة عنها وهي محفوظة لدى الباحث.

وعلى الرغم من التزامهم بسداد الضرائب المفروضة عليهم؛ فإنهم لم يجدوا المساندة الكافية من الحكومة الصومالية في مصابهم الأليم وخسائرهم الفادحة، ولم تصلهم المساعدات التي يحتاجونها لمواصلة دعم الاقتصاد الصومالي المتهاوي.[٢٩٧]

٥،٤،٢،١ خلاصة المقابلة

بخصوص المشكلات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة كانت هذه المقابلة والتي تمت مع الدكتور بشير عبد الصمد المستشار والخبير اقتصادي لدى بنك الأمل في الصومال، والتي أفادنا فيها بأهمية تمويل المشروعات التجارية الصغيرة في الصومال، وأن البنك يقوم بالتمويل والإقراض، وأنه يجب الاهتمام بأصحاب المشروعات الصغيرة، ولكن لابد من الضمانات التي يجب على البنك أن يحتاط لها ضماناً لسداد تلك القروض، وأشار الدكتور عبد الصمد في هذه المقابلة إلى المشكلات الإدارية التي تواجهها البنوك والمشروعات الصغيرة، ومنها نقص المعلومات عن السوق وطرق الاستثمارات وخاصة نقص دراسات الجدوى فضلًا عن غياب الأمن الذي هو عصب الاقتصاد الوطني، وعلى الشركات الصغيرة الاستفادة من تجارب الآخرين مما سوف يساعد الشركات وأصحاب المشاريع الصغيرة في النجاح.

٥،٤،٣ مشكلة السياسات الحكومية

وتعود تلك المشكلة إلى انحياز السياسات الحكومية الاقتصادية عامة، وعلى الأخص السياسات المالية والنقدية لمصلحة المشروعات الكبيرة والضخمة، ولا تجد تلك المشروعات الكبيرة والشركات العملاقة أدنى مشكلة في الحصول على القروض التي تريدها من المصارف والبنوك وجهات الإقراض المتخصصة؛ مهما كان حجم تلك القروض في مقابل شروط ميسرة وبسيطة، ليس هذا فحسب؛ ولكن تحصل هذه

---

٢٩٧ مقابلة مأخوذة من الأسئلة التي عرضتها على مدير الشركة الأمل بشير عبد الصمد خبير اقتصادي للإجابة عنها وهي موجودة عندي.

المشروعات العملاقة وأصحاب تلك الشركات على تدليل مبالغ فيه من الدولة متمثل في مجموعات كبيرة من الحوافز والتسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية[٢٩٨].

أما المشروعات الصغيرة وأصحاب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والذين لا غنى عن وجودهم في سوق العمل الصومالي؛ فإنهم يتأثرون تأثرًا سلبيًّا بذلك التدليل الذي تتمتع به المشروعات الضخمة والعملاقة، ويجدون معوقات ضخمة للاستجابة لاحتياجاتهم الائتمانية وقروضهم اللازمة، إضافة إلى ما يواجهه هؤلاء المستثمرون الصغار من ازدواجية في الإجراءات الحكومية المعطلة والتي تحدث نتيجة لتعدد جهات التفتيش والرقابة سواء كانت أجهزة صحية أو اقتصادية أو مالية أو دوائر ضريبية وجمركية ودوائر مختصة بالمواصفات والمقاييس أو دوائر اجتماعية أو غير ذلك من جهات التفتيش والرقابة والتي يغيب عنها التنسيق اللازم مما يزيد من الأعباء والمعوقات في وجه المستثمر الصغير والمتوسط.

وقد شهد الاقتصاد الصومالي والمتمركز في العاصمة الصومالية مقديشو خلال السنوات الخمس الأخيرة حراكًا ملحوظًا، وتحسنًا ملموسًا، وخاصةً في القطاع الخاص، وقطاع الخدمات والسلع الغذائية تحديدًا، حيث بدأ إنتاج عديد من المشروبات المتنوعة، ومعدات تجهيز الأطعمة الغذائية، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطن الصومالي.

وتستوعب تلك المشروعات الصغيرة والتي يبلغ عددها أكثر من ٢٠ شركة صغيرة في العاصمة مقديشو عددًا كبيرًا من العاملين، وتلك الشركات تزداد سنويًا وتوفر كثيرًا من فرص العمل للأيدي العاملة الصومالية في ظل عودة المغتربين الصوماليين إلى بلادهم لاستشعارهم بالتغييرات الإيجابية الحادثة في المجتمع

[٢٩٨] البرغثي، ونيس محمد أحمد. ١٩٩٢م. *معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها*. ليبيا: رسالة ماجستير، جامعة بنغازي. ص٥٦.

الصومالي الواعد، وتلك العودة المتصاعدة والميمونة تتزامن مع افتتاح كثير من المشروعات الصغيرة من أجل تلبية الاحتياجات الضرورية والأساسية للمواطن الصومالي[٢٩٩].

وقد جاءت عودة الطيور المهاجرة من المواطنين الصوماليين والذين اضطرتهم ظروف الحرب والأوضاع الأمنية والاقتصادية الصعبة لمغادرة البلاد في مرحلة من المراحل، لتكون تلك العودة داعمة للاقتصاد الصومالي، وقد دعا الرئيس التنفيذي لشركة صودا كينج للمشروبات الغازية السيد أحمد يوسف جوليد المغتربين الصوماليين للعودة إلى بلادهم والاستثمار في اقتصاد البلاد الواعد.

كما تحدث السيد أحمد يوسف جوليد عن التحديات التي تواجه تطوير المشروعات الصغيرة في الصومال ومن أهمها الممرات الأمنية وحواجز الطرق الكثيرة في العاصمة مقديشو وغيرها من المشكلات.

كما أن الحكومة الصومالية تفتقر إلى وجود خطط طموحة لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة والناشئة، ويشتكي أصحاب المصانع وأصحاب المشروعات من عدم توفر الموظفين والعمال المؤهلين وأصحاب الخبرات للعمل في تلك الشركات، مما يضطر تلك الشركات وهذه المصانع إلى إنفاق المزيد من الأموال لتوفير البرامج التدريبية والمدربين المتخصصين من أجل تدريب وتأهيل العمال والموظفين على الأعمال التي يقومون بها[٣٠٠].

٥،٤،٤ مشكلات نقص المعلومات:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصومال من مشكلة نقص المعلومات عن السوق والبورصة والاستثمارات، وترجع هذه المشكلة في الأساس إلى طبيعة النشاط التجاري الذي يدخل إلى السوق

---

[٢٩٩] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/١/٨م. في مقديشو. الصومال.

[٣٠٠] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/١/٨م. في مقديشو. الصومال.

الصومالي وحجم الإنتاج والقدرات المالية، ومن جهة أخرى تفتقد تلك المشروعات إلى وجود بيانات محاسبية دقيقة، نظرا لضعف النظم المحاسبية لديها وربما عدم وجودها أحيانًا، ويؤدّي ذلك إلى صعوبة إظهار المركز المالي الصحيح للمشروع وعدم وجود تناسق وتناغم يعكس النتائج الحقيقية للعمليات التجارية، وتتعدد السجلات المحاسبية أحيانًا وتتضارب، وتفتقد تلك المشروعات إلى البعد الاستراتيجي والتخطيط المستقبلي نتيجة نقص المعلومات عن أسواق الموارد والخامات ومستلزمات الإنتاج، فضلًا عن نقص المعلومات أو افتقادها بالكلية لشكل المنافسين وقدراتهم وطاقاتهم الإنتاجية، كما تفتقد تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمعلومات حول قوانين العمل والأنظمة والقرارات الرسمية وقوانين الاستثمار وأنظمة التأمينات الاجتماعية[٣٠١].

إن غياب كل تلك المعلومات سيؤدّي بلا شك إلى مجموعة من المشكلات الكبرى والتي تعيق تقدم تلك المشروعات ونجاحها، وهي مشكلة يمكن تفاديها والتغلب عليها إذا وجدت الرغبة في توفير كل تلك المعلومات بشكل علمي صحيح.

والأنموذج المثالي للمشروعات الصغيرة فقد استطاعت السيدة فتحية إيدليه أن تقوم بإنشاء مغسلة ملابس آلية في جوبا السفلى، حيث تلبي هذه المغسلة احتياجات الناس وتوفر عليهم ثمن شراء غسالة جديدة في بيوتهم، وقد كانت هذه المغسلة فكرة جديدة ومشروعًا فريدًا من نوعه تم إنشاؤه في كيسمايو عاصمة جوبا السفلى بوصفه أول مشروع من نوعه منذ منتصف عام ١٩٩٠م.

وبسؤال السيدة فتحية عن مشروعها ومن الذي أوحى لها بتلك الفكرة ومراحل تطور تلك الفكرة، حتى قامت بإنشائها في كيسمايو، أجابت السيدة فتحية بأن بدايات مشروعها كانت في وزارة شؤون المرأة

---

[٣٠١] البرغثي، ونيس محمد أحمد. ١٩٩٢م. *معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها*. ليبيا: رسالة ماجستير، جامعة بنغازي. ص٥٩.

الصومالية حيث تعلمت كيفية صناعة الصابون في أحد مراكز تأهيل المرأة وتدريبها على الصناعات اليدوية والمنزلية، وكان ذلك عام ٢٠١٠م، وقد انطلقت بعد عام واحد من تلقيها التدريب لتقوم بتصنيع الصابون وبيعه في قرية أسامو وتطورت الفكرة إلى صناعة عدد صغير من عينات الصابون المتنوعة.[٣٠٢]

وقد توجهت أولًا نحو المناطق التجارية في كيسمايو حيث كنت أبيع الصابون بأسعار زهيدة في الوقت الذي كانت فيه أسعار الصابون المستورد غالية وباهظة الثمن بالنسبة للمستهلكين.

قد بدأ ذلك المشروع بشكل فردي عام ٢٠١١م ولم أعرض مشروعي هذا على أي مؤسسة أو منظمة، لكنني كنت سعيدة جدًّا لأنني أسهم في تلبية احتياجات الناس في تلك المنطقة، ويومًا بعد يوم بدأت أطوّر من مشروعي حيث بدأنا في استيراد فرن لصناعة الصابون.

وفي سؤال آخر عن خططها التوسعية وهل هناك نية لفتح فروع جديدة لمشروعها في محافظات أخرى من محافظات الصومال؟ كانت إجابتها بأن ذلك السؤال جيّدًا جدًّا فطموحاتنا لا حدود لها، ونحن نخطط منذ وقت ليس بالقليل للوصول بمنتجاتنا إلى كل مكان في الصومال، ولدينا خطط قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قمنا بتدريب مجموعة من الشباب رجالًا ونساءً والعاملين في مدينة كيسمايو الساحلية ليكونوا مؤهلين لتلك الخطوة الإستراتيجية المهمة[٣٠٣].

سؤال: كيف يمكن تطوير فكرة لصناعة الصابون ونشرها في الولايات الصومالية الثمانية عشرة مع ضعف الإمكانيات؟

---

[٣٠٢] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٣م. في كسمايو. الصومال.

[٣٠٣] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٣م. في كسمايو. الصومال.

الجواب: بعد مرور سبع سنوات على بدء مشروعي لصناعة الصابون سنة ٢٠١١م وحتى الآن ٢٠١٨م، فقد مرّ هذا المشروع خلال تلك الفترة بمنعرجات كثيرة وحالات صعوبة، لكنه بات اليوم أكثر رسوخًا واستقرارًا، وصار لديه رأس مال وصندوق دعم يتم استخدامه في كيسمايو.

كما أصبح أصحاب رؤوس الأموال أكثر ثقة في هذا المشروع، حتى إنّ كثيرًا من التجار والمستثمرين صاروا يرحبون بشدة بالانضمام لهذا المشروع وهذه الفكرة وتعهدوا بدعم المشروع وتقديم المساعدات من أجل الإسهام في تقديم رسالة إيجابية عن الصومال الجديد.[٣٠٤]

سؤال: من الواضح أن هناك تحديات كبرى وصعوبات هائلة تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنت واحد منهم، فهل تعتقد أن بإمكانك الاستمرار في سوق العمل الصومالي في ظل تلك التحديات؟ وما الخطوات المستقبلية التي ستتخذونها بوصف ذلك نتيجة لتلك التحديات؟ وهل ترى أن المستثمرين مرتبكون وغير قادرين على تقديم الدعم اللازم لكم وتمويل مشروعاتكم؟

الجواب: في الحقيقة نحن بالفعل نواجه تحديات كبرى من أجل مواصلة المشروع، وهذا يجعل صورة المستقبل والخطوات اللاحقة غير واضحة أمامنا، لكننا نملك الرغبة الكبرى العارمة من أجل الاستمرار في أحلامنا ومشروعنا الواعد.

وهناك تحد آخر يواجهنا من أجل تطوير إنتاج صناعة الصابون وهذا الأمر يحتاج إلى توفير رأس مال يساعد في تحقيق هذا التطور المأمول، ويضاف إلى تلك القيود المالية والتعثر المادي عدم وجود رؤية حكومية واضحة وسياسة حكومية داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أن توفير احتياجات العائلات والبيوت من الصابون يحتاج إلى خبرات متعددة غير متوفرة بالشكل الأمثل في الوقت الحالي.

[٣٠٤] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٣م. في كسمايو. الصومال.

أما بالنسبة للشق الآخر من السؤال؛ فإني لا أعتقد وجود أي ارتباك أو ضعف في إمكانية تمويل المشروعات الصغيرة ومنها مشروعي، بل إنني على ثقة وأكاد أجزم أن الأموال اللازمة للمشروع سيتم توفيرها وإيداعها في البنك بنسبة ١٠٠٪ في أقرب وقت ممكن.

سؤال: ما زال السؤال المثار كيف ستتغلبون على مشكلة عدم توفير الدعم المالي اللازم لمشروعكم؟ وهل سيؤدي ذلك إلى توقف المشروع؟ وكيف تستمرون في مشروعكم دون وجود مستثمرين ورأس أموال داعم؟

الإجابة: أؤكد لك أنه لا نية مطلقًا في إيقاف هذا المشروع، وكل ثقة في أننا سنجد من يقتنع بمشروعنا ويقدم له الدعم اللازم، وإذا لم يتحقق حلمنا فإننا سنكون مضطرين إلى إبطاء الإنتاج والاقتصار على مناطق توزيع محدودة، لكن لن يتوقف مشروعنا ولن نغلق أبواب مصانعنا.

إن إنتاجنا للصابون شهد ارتفاعًا مطردًا منذ بداية المشروع وتنامى من ٣٠٠ طن إلى ٥٠٠ طن حاليًّا ونأمل خلال العام الجديد ٢٠١٩م أن يزيد إنتاجنا ويتضاعف.

ويوفر المشروع حاليا فرص عمل لـ ١٥٥ شخصا يعملون في المغاسل التي تعمل ٢٤ ساعة يوميًّا بلا توقف، وإذا لم نتمكن من الحصول على التكنولوجيا الحديثة في إنتاج الصابون والأجهزة المتطورة في منشآتنا فإننا لن نتمكن من التوسع وإيصال منتجاتنا إلى مناطق أخرى داخل الصومال[٣٠٥].

٥،٤،٤،١ خلاصة المقابلة

وبصدد نقص المعلومات بوصفها مشكلة تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة، أجريت هذه المقابلة مع السيدة فتحية صاحب إحدى المشروعات الصغيرة، حيث أنشأت مغسلةً للملابس، وقد تطرقت في

[٣٠٥] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٣م. في كسمايو. الصومال.

المقابلة إلى فكرة هذا المشروع ومراحل تطور هذا المشروع الصغير، حيث أشارت إلى أن الفكرة بدأت في وزارة شؤون المرأة الصومالية، وأنها بدأت هذا المشروع بشكل فردي وأنه لديها نية لفتح منافذ فروع أخرى لمشروعها في مدن الصومال ومحافظاتها الأخرى وأن طموحاتها لا حدود لها. ومن خلال هذه المقابلة يتأكد الباحث من نجاح المشروعات الصغيرة وخاصةً التي تديرها السيدات ذوات الخبرة والتدريب، وأنه إذا تمّ تدريب عديد من النساء على إدارة مشاريع صغرى تمثل أهدافًا لخدمة السيدات والأسرة في المجتمع الصومالي ستكون تلك المشروعات أكثر نفعًا للمجتمع الصومالي.

٥،٤،٣ المشكلات النابعة عن العوامل النفسية

يعود السبب في وجود مثل هذا النوع من المشكلات إلى كثرة الأسباب المؤدية للإحباط والشعور بالفشل لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز أشكال تلك المشكلات تخوف بعض رجال الأعمال من المخاطرة بافتتاح مشروع جديد في ظل قلّة الداعمين له، والبعض الآخر يعاني من الغربة وضعف الانتماء والإحساس بأنه وحيد بلا سند نتيجة عدم وجود مؤسسة حكومية تهتم بأصحاب المشروعات الصغيرة والمستثمرين الجدد أو تعتني بهم وبمشكلاتهم[٣٠٦].

وفي مقابلة مع السيد أحمد سيدي وهو أحد رجال الأعمال وصاحب مشروع في سوق البكارة في مقديشو، كان الحوار حول الطريقة التي اتبعها من أجل تطوير أعماله والأسباب التي تؤدّي إلى النجاح من وجهة نظره، والتحديات والصعوبات التي قابلته في مشروع بالإضافة إلى عدد من القضايا الأخرى كان هذا الحوار:

[٣٠٦] البرغثي، ونيس محمد أحمد. ١٩٩٢م. *معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها*. ليبيا: رسالة ماجستير، جامعة بنغازي. ص٦١.

سؤال: أولاً، ما الأسباب التي دفعتك للقيام بمشروع صغير في سوق البكارة؟ وما الذي ساعدك في اتخاذ هذا القرار؟ وكيف تطور مشروعك من بدايته إلى الآن؟

الجواب: بعد انهيار الاقتصاد في الصومال نتيجة الحرب، كان لزاما أن أبحث لأسرتي وعائلتي عن مصدر دخل يوفر لهم احتياجاتهم الأساسية، ففكرت في ضرورة افتتاح مشروع صغير في سوق البكارة[٣٠٧].

ولم يكن الأمر سهلًا في الحقيقة بعد الانهيار الشامل عام ١٩٩١م، حيث فقدت خلال تلك الفترة عملي الحكومي ولم يعد في استطاعة الحكومة توفير الرواتب اللازمة للموظفين فضلًا عن تعيين موظفين جدد، وعانت البلاد لفترة طويلة من تفشي البطالة، وحينها قررت البدء بعمل تجاري يعوضني عن فقدان وظيفتي.

من أهم الأسباب التي دفعتني لإقامة أول مشروعات احتياجي للأموال بعد الزواج، وكان المشروع الصغير هو المفتاح، لكن أكبر عائق أن الأحياء السكنية في مقديشو والمناطق المحيطة بها والتي كانت تشهد اكتظاظا بالسكان صارت خاوية نتيجة لانتقال السكان إلى مناطق أخرى بفعل الدمار الذي طال تلك المناطق، وقد تأثر مشروعي بلا شك بهذا الأمر كثيرا وانخفضت العوائد والأرباح من المشروع حتى كادت تنعدم.

سؤال: هل كان لبنك بريمير أي دور في مساعدتك على تجاوز المشكلات التي واجهتك؟

الجواب: بالفعل كان لبنك بريمير دور كبير في تجاوز الأزمة التي مرت بي وبمشروعي، فقد حصلت على قرض من البنك بشروط ميسرة وقد استطعت في غضون العامين أن أسدد القرض الذي حصلت عليه من البنك، وخلال ٥ سنوات من التجارة والتعامل في السوق مرت بي بعض الظروف كانت بعضها

[٣٠٧] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨م. في مقديشو. الصومال.

بمثابة عائق كبير نحو استمرار المشروع، لكن بكثير من الصبر والمثابرة تجاوزنا تلك الصعوبات وصار لديّ الآن محلان تجاريان نبيع في أحدها المنتجات الإليكترونية، ونبيع في الآخر الأطعمة والأواني[٣٠٨].

سؤال: هل تشعرون بالأمان عند ممارستكم للأعمال التجارية؟ وهل توفر الدولة ضمانات أمنية لكم حتى تقوموا بعملكم بأريحية كاملة؟

الإجابة: في الحقيقة ما زلنا لا نشعر بالأمن بنسبة ١٠٠٪، ولا نأمن على أنفسنا وأرواحنا ولا على معاملاتنا المالية في بما فيها تعاملات البورصة وتداول السندات عند بيع المحلات التجارية، على الرغم من أننا نحرص على دفع الضرائب المستحقة علينا، فلا نضمن الحصول على مقابل تلك الضرائب، على الرغم من كثرة الضرائب المدفوعة.

ومن المعوقات التي نواجهها قلّة الموارد المالية المتاحة للعمال وصعوبة توفير المخصصات المالية ودفع الرواتب بانتظام للعمال الذين يعملون في شركاتي، ويعمل لدينا حاليًا ٢٠ موظفًا وهم متفائلون ومتطلعون للمستقبل وعندهم ثقة في النجاح رغم الصعوبات الحالية، ونحن نخطط لفتح العديد من الفروع في المراكز التجارية الجديدة.

ولا تزيدنا العقبات والمعوقات إلا إصرارًا وقوة وصلابة، ولا أشعر بالقلق مطلقًا من حجم المعوقات ولا يصيبني الإحباط وخيبة الأمل بل إننا قد تعاهدنا منذ بداية عملنا على أن نتعامل بصبر وثبات مع المشكلات من أجل الوصول إلى الأهداف الموضوعة وتحقيق الآمال المرجوة.

سؤال: ما دور المشروعات الصغيرة في خفض نسب البطالة بين الشباب الصومالي وخاصة في العاصمة مقديشو؟ وهل يتم تشجيعكم من أجل المشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة؟

---

[٣٠٨] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨م. في مقديشو. الصومال.

الإجابة: بالطبع، لقد وفرنا في مشروعنا عديدًا من فرص العمل حاليًّا أكثر من ١٠٠ فرد من الشباب وفتيات ضواحي العاصمة مقديشو حاملين للبضائع ونحن لا نأخذ منهم في البداية ثمن البضائع التي يطلبونها حتى يتم بيعها فيقومون بسداد ثمن البضائع، ومن ثم تدور عجلة التجارة بالنسبة لهم[٣٠٩].

ويوفر مشروع " الشباب الفقراء" والمعروف باسم " شوب شوب" بضائع وسلع متنوعة مما يحتاجه السوق من منسوجات وأدوات منزلية، وأدوية ومراهم ومجوهرات وهواتف محمولة وساعات وغيرها من المنتجات، ويهدف هذا المشروع إلى توفير عدد من فرص العمال للشباب والإسهام في خفض نسب البطالة في البلاد بالإضافة إلى زيادة النشاط التجاري، وقد كان لهذا المشروع فعل السحر في العاصمة مقديشو، حيث شملت فوائده عديدًا من الناس سواءً أكانوا من المستهلكين أو العاملين في المشروع.

كما استفاد أصحاب المتاجر كذلك من هذا المشروع، حيث وصلت بضائعهم وسلعهم إلى معظم البيوت والمنازل والتي كان الوصول إليها ضربًا من المستحيلات، ووفروا على المستهلكين مشقة الذهاب إلى الأسواق والبحث عن احتياجاتهم.

سؤال: ما خطتكم طويلة الأجل لتطوير مشروعاتكم؟

الإجابة: تشتمل خطة التطوير طويلة الأجل على مفهومين، فالمفهوم الأوسع هو الحفّاظ على السمعة والاهتمام بأن يبقى الذكر الحسن في المجتمع، إضافة إلى ضرورة أن نستثمر من أجل أولادنا حتى نترك لهم ما يستندون إليه بعد مماتنا ولهذا فأعمالنا لا تستهدف المدى القصير فحسب بل المدى البعيد.

لقد تم نهب كل ممتلكاتنا وما حصلنا عليه من قروض من بنك بريمير وما ربحناه، لكننا قررنا أن نتجاوز تلك المحنة وأن ننظر إلى المستقبل بعيون ملؤها الأمل وأن نرى ما واجهناه بأنه صفحة في الماضي

[٣٠٩] أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨م. في مقديشو. الصومال.

تم طيها ونسيانها، ولهذا بدأنا العمل من جديد وخلقنا عديدًا من فرص العمل للشباب الطامح والباحث عن رزقه، وأن يكون لنا إسهام في صناعة الجيل الجديد.

الأمر الثاني هو شعورنا بالمسؤولية نحو بلادنا وبأننا نؤدّي دورًا رئيسًا ومهمًّا للحد من البطالة ومن أجل توزيع البضائع والسلع والمنتجات الضرورية والمتنوعة في كل منطقة من مناطق البلاد[٣١٠].

٥،٤،٣،١ خلاصة المقابلة

يستخلص الباحث من فحوى هذه المقابلة التي أجريت مع السيد أحمد، رجل الأعمال صومالي وصاحب مشروع اقتصادي، إن سبب انهيار الاقتصاد الإسلامي في الصومال كان بسبب الحرب الأهلية التي اجتاحت الصومال في فتره عصيبة، ولكن بعد انتهاء الحرب وظهرت ملامح الاستقرار أدّي ذلك إلى تفكير كثير من رجال الأعمال في تنفيد مشاريعهم الاقتصادية بعد أن شعروا بالأمان، لذلك قرروا استثمار أموالهم محليًّا في مشروعات تفيدالجميع، وان تلك المشروعات واجهت عدة معوقات منها صعوبة توفير المخصصات المالية وعدم دفع الرواتب الشهرية للعمال، وأن رجل الأعمال توجه إلى تطوير مشروع الشباب الفقراء، وإنشاء مشروعًا باسم (شوب شوب) لتسويق بضائع استهلاكية يحتاجها السوق المحلي الصومالي، وأن هذا المشروع أسهم في خفض نسبة البطالة بين الشباب الصوماليين، واستخلص الباحث أن شعور رجال الأعمال والمال من أبناء الصومال بالمسؤولية تجاه وطنهم شعور جيّد وسعي محمود واجتهاد كريم لتحقيق مصلحة المجتمع والمحافظة على حقوق الشباب في الاستثمار ورعاية مبادئ الشريعة الإسلامية مع النظرة المتفائلة للمستقبل.

---

[٣١٠]أجريت المقابلة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨م. في مقديشو. الصومال.